النفط في تقرير الوكالة الدولية للطاقة

05-7-2005

وفي إطار تقييم السوق، يقول التقرير إن السوق النفطية سوف تظل مشدودة في المستقبل المنظور، والسبب الرئيس وراء ذلك هو استمرار وتزايد الطلب برغم تراجعه في الصين في الأسابيع الأخيرة، وهي ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. وتتوقع الوكالة في تقريرها هذا أن يزداد الطلب على النفط بنسبة 2% إضافية في العام 2005 ليصل إلى 84,3 مليون ب/ي.

بقلم علي حسين باكير

الوكالة الدولية للطاقة أنشأت بداية "بتحريض" من وزير الطاقة الأمريكية الأسبق "هنري كيسينجر" في العام 1974. ومن أهداف هذه المنظمة السهر على أمن الامدادات النفطية لدول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) —تضم 26 دولة-، وهي ملزمة بأن تحتفظ بمخزونات نفطية تكفي لاستهلاك 90 يوما من أجل استعانة الدول المعنية بها في أوقات تدني الانتاج والإمدادت أو انقطاعها.

على العموم أصدرت هذه الوكالة خلال انعقاد اجتماع لوزراء الطاقة في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس (لم تنضم فرنسا إلى المنظمة إلا عام 1991) في شهر أيّار الفائت تقريرا وضعه الخبير النفطي في الوكالة "لو فولتن" وهو بعنوان: "لنسرع في الحد من استهلاك النفط".

هذا التقرير على درجة كبيرة من الأهمية، فهو يشير إلى مخاطر الاستهلاك المفرط للنفط ويدعو إلى اتخاذ عدة تدابير لمواجهة ذلك. ويوصي هذا التقرير الدول المستهلكة بالإسراع من الحد في استهلاك النفط ويدعو هذه الدول المستهلكة إلى اتّخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات القاسية تمهيدا لتطبيق التوصية في الحد من الاستهلاك.

وبحسب التقرير، فإن السوق النفطي حاليا غير مرنة على الإطلاق، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع الأسعار التي طرأت على النفط كما يزعم التقرير (منطقيا فإن أسعار النفط لم تتغير كثيرا، وذلك لأنّ المراقبين نسوا أن أسعار الدولار انخفضت كثيرا خلال فترة ارتفاع سعر البترول، وهو ما يعني أن البترول ظل في حدود ما كان عليه، بل حتى هناك من يقول إنه أقل مما كان عليه قبل انخفاض قيمة الدولار وأن سعره الحقيقي يجب أن يكون في حدود الـ 1 دولار).

ويضيف التقرير بأنّ أي خلل في إجراءات وطرق النقل، أو أي نزاع أو إضراب أو هجوم أو محاولة هجوم على أي بلد منتج للنفط من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الأوضاع وإلى خلل يصل إلى مليونين برميل / يوميا.

ويقول التقرير إن تراجع العرض بمقدار 2 مليون ب/ي هو أمر محتمل دائما كما حصل عام 2003 إبان احتلال أمريكا للعراق. فالعمليات الحربية خفضت الانتاج العالمي 3%، وقد جرى تعويض هذا النقص من خلال زيادة إنتاج المملكة العربية السعودية، ولكن مع ارتفاع الطلب المتوقع هذا العام بحسب التقرير فإنه من الصعب على السعودية أن تعوّض النقص.

ويوصي التقرير الدول المستهلكة للنفط باتخاذ المزيد من التدابير المرنة والقاسية على حد سواء، والتي من شأنها أن تساعد في الحد من الاستهلاك الكبير للنفط وترشيد الطاقة. ومن هذه التدابير التي ذكرها التقرير:

1- تخفيض الحد الأقصى للسرعة على الطرقات إلى 90 كلم/ الساعة.

2- خفض تعريفات النقل المشترك، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخلي الناس عن الاستخدام الدائم لسياراتهم.

3- اعتماد التناوب في استخدام وسائل النقل من شاحنات وسيارات.

4- تشجيع العمل عبر التلفزيون والفيديو "كونفرانس"، وذلك من أجل الحد من التنقلات.

ويقول التقرير إنه من فوائد اتخاذ هذه التدابير على الرغم من أنها تبدو بسيطة، إلا أن مثل هذه الإجراءات تسمح بتقليص الاستهلاك إلى حوالي 1 مليون ب/ي، وهي بالتالي ذات أهمية قصوى عندما تكون الأسعار مرتفعة.

وفي إطار تقييم السوق، يقول التقرير إن السوق النفطية سوف تظل مشدودة في المستقبل المنظور، والسبب الرئيس وراء ذلك هو استمرار وتزايد الطلب برغم تراجعه في الصين في الأسابيع الأخيرة، وهي ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. وتتوقع الوكالة في تقريرها هذا أن يزداد الطلب على النفط بنسبة 2% إضافية في العام 2005 ليصل إلى 84,3 مليون ب/ي.

إن الوكالة الدولية للطاقة قد شجّعت دائما على اعتماد سياسات ترشيد الطاقة لكنها تعتبر اليوم أنه يجب الإسراع في ذلك إلى أقصى حدود. ويقول المدير التنفيذي للوكالة "كلود ماندیل" في هذا الإطار: "إننا نضع مجموعة من الخيارات في تصرف البلدان المستهلكة، ويجب أن نصبح طموحين جدا في مجال ترشيد الطاقة".